اثر العقيدة الفكرية على صنع السياسة الخارجية الفرنسية

اشتراكية ميتران وهولاند نموذجا

ا.م.د . عامر كامل احمد

جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية/قسم دراسات الازمة

الملخص

يتناول هذا البحث الرابط المتصل لسياسة الرئيسين الفرنسيين الاشتراكيين وأوجه التشابه والاختلاف رغم اختلاف البيئة الدولية والإقليمية ففرنسا في ثمانينيات القرن الماضي ليست فرنسا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين من حيث مكانتها وحضورها وتحركها في العالم .وفيما يتعلق بموقفهم من الملفات التي نخص القضايا الاقليمية والدولية فيتفق اغلب المتابعين للشأن الفرنسي بأن الاشتراكيون في عهد ميتيران كانت لهم رؤية حيادية نسبيا من قضايا الشرق الاوسط لذلك فأن رؤية هولاند لم تتغير عن رؤية ميتيران في هذا الملف وملفات اخرى كملف العلاقات مع كل من سوريا والعراق والتشدد في التعامل مع ايران .

Abstract

This research deals with the link related to the policy of presidents of the French Socialists and the similarities and differences, despite international and regional environment differing France in the eighties of the last century, France is not in the second decade of the twenty-first century in terms of its position and presence and driven in Alm.ufema respect to their position of files that singled regional and international issues makes a deal most observers of the French affair that the Socialists in the era of Mitterrand was for them to see a relatively neutral from the Middle East issues, so the vision of

Holland has not changed from seeing Mitterrand in this file and the file again as relations with both Syria and Iraq and militancy in dealing with Iran.

المقدمة

بنيت السياسة الفرنسية على ثوابت وتراكمات وخبرات انطلقت منذ تأسيس الدولة القومية في اوروبا ومرورا بالحرب العالمية الاولى والثانية وبما ان فرنسا بلد ديمقراطي وتتمتع بجهاز بيروقراطي ومؤسسات مهنية لا تتغير بتغيير الرؤساء لذلك لا تتأثر بما يحدث في الداخل والخارج لذلك كانت الاستمرارية هي السمة الغالبة عليها وكانت بصمات الرؤساء الفرنسيون واضحة على رسم السياسة الخارجية وظهرت بشكل واضح في عهد الجنرال ديغول بعد تأسيسه الجمهورية الخامسة الذي اجرى تغييرا بنيويا فيها بتركيزه على الاستقلالية التي شكلت مرتكزا اساسيا في التعامل مع (القطبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي) بل اطلق على السياسة الفرنسية بسياسة الطريق الثالث واصبح لهذه السياسة معنى اخلاقي اضافة الى مفهومها السياسي القائم بالاعتماد على الذات بل حاول الرؤساء الذين خلفوه التمسك بها ولم تتغير عقيدة السياسة الخارجية بين الاحزاب الفرنسية اليمينة واليسارية فالسياسات المحلية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل الامن والهجرة قد تتغير الا ان السياسة الخارجية لا تتغير بتغير الحكومات والشخصيات وليس هناك مجال للارتجال في عملية صنعها وتنفيذها.

أسهم طبيعة النظام الرئاسي الفرنسي ليكون بمثابة نوع من (الملكية الجمهورية) بمعنى ارتكازه على قاعدة المجال المحفوظ الذي اكد عليه ديغول وميتيران ومفاده بأن هندسة السياسة الخارجية والدفاع تدخل ضمن صلاحيات رئيس الدولة الملتزم بمراقبة كل ما يمس بأمن الدولة بحيث يتمتع من يتبوأ منصب الرئاسة صلاحيات واسعة في رسم السياسة الداخلية والخارجية عن تلك التي يتمتع بها

رؤساء الجمهوريات ،فالتعديل الدستوري الذي اجراه الجنرال ديغول عام ١٩٦٢ منح رئيس الجمهورية الفرنسية صلاحيات واسعة لكونه منتخب من قبل الشعب لذلك هيمن على الحياة السياسية الداخلية .(*)

تناوبت الاحزاب اليمينية واليسارية على حكم فرنسا واحتكر اليمين الحكم منذ قيام الجمهورية الخامسة حتى عام ١٩٨١ ليصل الاشتراكيون الى الحكم بقيادة فرانسوا ميتيران(١٩٨١ _١٩٩٥) وبولايتين (**) وعاد الاشتراكيون تاى الفوز بالانتخابات لرئاسية مرة اخرى في عام ٢٠١٢ بوصول مرشح الحزب لاشتراكي فرانسوا هولاند.(***)

سوف نتناول في هذا البحث الرابط المتصل لسياسة الرئيسين الاشتراكيين وأوجه التشابه والاختلاف رغم اختلاف البيئة الدولية والإقليمية ففرنسا في ثمانينيات القرن الماضي ليست فرنسا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين من حيث مكانتها وحضورها وتحركها في العالم.

وفيما يتعلق بموقفهم من الملفات التي نخص القضايا الاقليمية والدولية فيتفق اغلب المتابعين للشأن الفرنسي بأن الاشتراكيون غي عهد ميتران كانت لهم رؤية حيادية نسبيا من قضايا الشرق الاوسط ففيما يتعلق بالملف الفلسطيني فأنهم رغم قربهم من اسرائيل وتأكيدهم على ضمان امنها فأنهم يؤيدون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ويدعمون التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق الامن والسلام في المنطقة لذلك فأن رؤية هولاند لم تتغير عن رؤية ميتران في هذا الملف وملفات اخرى كملف العلاقات مع كل من سوريا والعراق والتشدد في التعامل مع ايران وبناء علاقات تتسم بالبرغماتية مع دول الخليج العربي وكذلك في القضايا الاخرى التي تتعلق بالعلاقات مع القارة الافريقية و الاتحاد الاوروبي.

فرضية البحث: اعتمدت السياسة الخارجية للرئيسين الاشتراكيين فرانسوا ميتيران وفرنسوا هولاند على الثوابت التي رسخها الجنرال ديغول المرتكزة على الاستقلالية والعالمية والعظمة الا أنها مكانة

فرنسا تراجعت في السنوات الاخيرة لاسيما في عهد هولاند بسبب التراكمات السلبية المتعلقة بضعف الاقتصاد الفرنسي وتمدد كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين في مناطق نفوذها.

الاهداف والغاية: تعد فرنسا من الدول الفاعلة دوليا فهي دولة نووية وعضوة دائمة في مجلس الامن ومن الدول الصناعية الثمان وان دراسة سياستها الخارجية في العالم مهمة كون الرئيس الاشتراكي متيران كان له دوربارزا في ملفات عديدة تتعلق بالمنطقة كالملف الفلسطيني والعراقي واللبناني فضلا عن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة وموقوفه من الوحدة الاوروبية اما في عهد الرئيس هولاند فأننا نجد سياسته تراجعت ازاء العديد سيما ان المنطقة وتحديدا العراق بحاجة الى دور فرنسي يحقق نوعا من التوازن النسبي مع الدور الامريكي.

منهج البحث: تم اعتماد المنهج التاريخي والوصفي التحليلي وذلك لفهم دوافع الحركة السياسية لكلا الرئيسين وإدراك اسباب استمرار السياسة الفرنسية في عهدهما والاسباب الكامنة وراء تراجعها.

مشكلة البحث : واجه البحث اشكالية التطورات السياسية بين المدة التي قضاها ميتيران التي كانت حبلى بالإحداث فقد عاصر مرحلتين للنظام الدولي وشهدت سنواته حروب اقليمية وان مكانة وحضور فرنسا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين هي ليست كما كانت في العقود الاخيرة من القرن الماضي فقد وصل هولاند في خضم تحديات تشهدها اوروبا والعالم من ازمة مالية في منطقة اليورو والحرب على الارهاب واضطلاع فرنسا بدور مهم في هذه الحرب سيما ان السياسة الفرنسية تتأثر بالإحداث والأزمات الدولية لذلك فان الصعوبة تكمن في ملاحقة الاحداث .

المحور الاول: المسار التاريخي للحزب الاشتراكي الفرنسي

تعد الحركة الاشتراكية الفرنسية من اعرق الحركات الفرنسية ولهم كتاب ومنظرين يعود تاريخهم القرن التاسع عشر مثل الكونت دي سان سيمون وشارل فوريه وكانت ارهاصات الاتجاهات اليسارية في فرنسا بدأت بتأسيس اول حزب ماركسي تحت مسمى حزب العمال الفرنسي بقيادة بول

لافارج الا ان الحزب تعرض الى سلسلة من الانقسامات مما اسفر الى تشظيه الى خمسة احزاب الا ان تلك الاحزاب عادت والتئمت في مؤتمر لليسار الفرنسي انعقد في باريس عام ١٩٠٠ و اسفر المؤتمر عن تشكيل حزبين يساريين وكان احدهما متشدد ازاء الطبقة البرجوازية وهو الحزب الشيوعي وحزب المعتدلين الاشتراكي ومنذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر الحركة الاشتراكية مقسومة وتصاعدت شعبيتها حتى عام (قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧) لتواجهه ازمة اسفرت عن انشقاق تحت مسمى الحزب الشيوعي الفرنسية . (١)

اندمج جناحا اليسار عام ١٩٠٥ تحت ما عرف بالفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية وظل معروفا بالحركة الاشتراكية .

قاد ليون بلوم في ثلاثينيات القرن الماضي الحزب الاشتراكي الفرنسي وكان من اقوى الاحزاب في حكومة الجبهة الوطنية وادى الحزب دورا في مقاومة الاحتلال النازي بالتنسيق مع الجنرال ديغول الذي كان يقود المقاومة من انكلترا خلال الحرب العالمية الثاني.، واستطاع الحزب ان يكسب الرأي العام الفرنسي سيما ان فرنسا شهدت انتخابات عامة ليصبح من اقوى الاحزاب على الساحة السياسية ليشارك حكومات الجمهورية الرابعة وليسهم بدور فعال في القرارات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية كسياسات التأميم .(٢)

مع قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول تراجعت شعبية الحزب بسبب الخلافات الداخلية ولم يستطع من تحقيق نجاحات في انتخابات عام ١٩٦٩ لذلك تخلى الحزب عن تسميته السابقة(الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية العالمية) الى الحزب الاشتراكي وشهد الحزب تطورات على الصعيد التنظمي مابين الاعوام ١٩٧١ و١٩٧٤ لاسيما ان قيادات الحزب الاشتراكي سعت الى ضم عددا من الاحزاب والتنظيمات والجمعيات اليسارية الى صفوفه لذلك تنامت القاعدة التنظيمية للحزب لتكون في عام ١٩٨٠ ٢٠٠ الف عضو بعد ان كانت في عام ١٩٧١ ١٠٠ الف عضو .(٣)

المحور الثاني: تطور السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٩٠

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت فرنسا تنتهج سياسة خارجية تختلف عما كانت عليه في السابق فقد افضت تلك الحرب عالما جديدا تآكل فيه حضور ومكانة فرنسا بعد ان تحررت اغلب مستعمراتها وسعت الى تفعيل دورها بالشكل الذي يحافظ على مكانتها محاولةً اخفاء ضعفها وعدم قدرتها على مجارات القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومع فوز الجنرال ديغول في الانتخابات الرئاسية وتأسيسه الجمهورية الخامسة عادت فرنسا الى دائرة الضوء من خلال تركيز ديغول على انتهاج سياسة تتسم بالاستقلالية بانسحابه من الجناح العسكري للحلف الأطلسي. (١)

لذلك لا يمكن الحديث عن السياسة الفرنسية دون الرجوع للمرتكزات الاستراتيجية التي وضعها الجنرال ديغول فقد اتسم منظوره الاستراتيجي لسياسة بلاده ابان الحرب الباردة بحرصه على تحويل بلاده الى دوله مستقبلية قوية معتمداً على .(٢):-

_ انتهاج سياسة استقلالية كطريق ثالث و البقاء في الوسط من حيث لعبه التوازنات الدولية بمعنى عدم الانحياز للقطبين مع الاهتمام بقدرات بلاده في الدفاع والردع النووي الذاتي.

_ التخلي الطوعي عن سلوك الاستعمار لدول العالم الثالث لان ديغول حرص على انهاء تلك الحقبة مما عمق من احترام ومكانة فرنسا في العالم وتقوية مركزها داخل الاطار الاوروبي.

_ عمل على تعزيز وزيادة القدرات الاقتصادية الفرنسية لكي يكون هامش تحركها في العالم ينافس الدول الصناعية الكبرى.

تلميع صورتها الثقافية والحضارية وتميزها عالميا._

كما اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية بالواقعية والجرأة وتأثرت بالتطورات الدولية التي افرزتها الحرب الباردة مع تركيزها على مستقبل فرنسا ودورها في العالم .

حاول ديغول ان يرسخ مقولته المشهورة بأن اوروبا يجب ان تقف على قدميها في منتصف الطريق بين الاتحاد السوفياتي والولايات لمتحدة الامريكية.

لقد حرص ديغول على تضمين الدستور الفرنسي مادة تشير الى ان رسم السياسة تكون من قبل رئيس الجمهورية لذلك قال (انني الوحيد الذي يقرر السياسة وعلى مسؤوليتي الخاصة فأنني الوحيد الذي له حق القرار). وانتهج الرؤساء الذين خلفوه جورج بومبيدو(١٩٦٩_١٩٧٤) وفاليري جيسكار ديستان(١٩٧٤_١٩٨١) على نفس السياسة متأثرين بالمدرسة الديغولية في ألحكم .(٣)

ان تمركز السلطة السياسية بيد الرئيس جعلت العديد من الباحثين يصفون النظام السياسي الفرنسي بالمركزي والسلطوي وادى هذا الواقع وما صاحبه من تناقضات متعددة افرزتها سياسة التحديث الرأسمالية وما عانت منه فرنسا من ازمات سياسية واقتصادية داخلية ودولية حتى عام ١٩٨١ الى تقويض دور الاحزاب اليمينية الفرنسية وبروز تيار يساري استمد قوته من تصاعد الاحتجاجات العمالية ليستثمره الحزب الاشتراكي الفرنسي ويوصل زعيمه فرانسوا ميتيران الى سدة الرئاسة ألفرنسية .(٤)

المحور الثالث : سياسة ميتيران الخارجية

لم يكن ميتيران ذي التوجهات اليسارية بعيد عن الطبقة السياسية التي حكمت فرنسا في القرن الماضي فقد اسند ديغول له عام ١٩٤٤ وزارة اسرى الحرب وانخرط فيما بعد في اتحاد المقاومة الديمقراطي الاشتراكي وعارض ما وصفه بانقلاب ديغول على الجمهورية الرابعة عام ١٩٥٨ وصوت في البرلمان ضد تسليمه السلطة وترشح ضد ديغول عام ١٩٦٥ ولكنه خسر الانتخابات وخاض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٤ كمنافس لجيسكار ديستان وحسمت لصالح الاخير الا انه فاز عليه في انتخابات عام ١٩٨١

وصل الاشتراكيون الى الحكم في عام ١٩٨١ بقيادة ميتيران بعد ان خاض معركة الرئاسة وحاول توحيد صفوف اليسار كرئيس يحمل مشروع سياسي واضح وجريء وواجهته ظروف دولية صعبة سيما

انه واكب فترتين تاريخيتين في العقد الاخير من الحرب الباردة وما بعدها ولأول مرة يفوز رئيس فرنسي بولايتين منذ تأسيس الجمهورية الخامسة وأطلق سياسة قائمة على القوة الناعمة بدل القوة الصلبة بتركيزه على سياسة دعم حقوق الانسان والالتزام بتطبيق القانون الدولي تحت مظلة الامم المتحدة وتدعيم ادارة الردع النووي وتطويرها لتعزيز الاستقلالية وإنشاء قوة دفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي.

تميزت سياسته بقدر كبير من ألاستمرارية أو ما وصفها أوبير فدرين وزير الخارجية الاسبق بسياسة الدفاع عن المصالح الوطنية من خلال اتباع سياسة التوازنات الجيو ستراتيجية وليس سياسات المحاور، وكان ميتيران يبحث في استراتيجيته التوازن لاسيما تجاه منطقة الشرق الاوسط ففي الحرب العراقية الايرانية كان مندفعا في دعم العراق بدعوى تحقيق التوازن وكذلك فعل حيال الصراع العربي الاسرائيلي رغم علاقاته الوطيدة بإسرائيل.

لقد اصطدمت سياسة ميتيران بمعارضة العديد من القوى التقليدية الثابتة المؤثرة في السياسة الفرنسية وفي مقدمتها الاحزاب اليمينية لذلك لم يتمكن من انتهاج سياسة جديدة تختلف عما سبقه فقد وعد بأنه سيسعى الى اصلاح العلاقات مع دول الجنوب وإعادة تشكيلها على قواعد متوازنة تخدم المصالح المشتركة وذلك في اطار حوار شمال_ جنوب .(٥)

توجست غالبية الدول العربية بعد وصول الاشتراكيون وأبدت مخاوفها من تأثير صداقتهم بإسرائيل على مسارات العلاقات العربية – الفرنسية وكان هناك توجها لبعض الدول العربية سحب استثماراتها من البنوك الفرنسية تحسبا لأي تغييرات سياسية قد تطرأ من قبل إدارته تجاه العرب ،رغم هذا التصور فقد تعامل ميتران مع المنطقة العربية بكل دبلوماسية وبعث بكبار موظفيه لجميع سفارات الدول العربية ليؤكد لهم أن سياساته ستكون متوازنة مع جميع الاطراف وبغية طمأنتها بعث شقيقه جاك ميتران إلى المملكة العربية السعودية تمهيدا لزيارته اليها لحماية مصالح بلاده في منطقة الخليج العربي ،اما موقفه من الصراع العربي الاسرائيلي فبالرغم من قيامه بأول زيارة له الى اسرائيل بعد وصوله الى الرئاسة وهو اول رئيس في الجمهورية الخامسة يقوم بزيارتها إلا انه حرص على اعادة علاقات التعاون مع الفلسطينيين ودعا الى حقهم في اقامة دولة مستقلة لهم مع ضرورة الحفاظ على امن

اسرائيل أما علاقة بلاده مع سورية فقد تراجعت في عهده وسادها التوتر بسبب الوجود السوري في لبنان .(٦)

أما منطقة المشرق العربي فقد انشغلت بالحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠_ ١٩٨٨ ودعم ميتيران العراق في هذه الحرب من منطلق حفظ التوازن في المنطقة ثم عاد الانضمام للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج عام ١٩٩١ لإخراج العراق من الكويت كما انهى التعاون النووي معه الذي بدأ في عهد رئيس الوزراء الفرنسي الاسبق جاك شيراك عام ١٩٧٤ .(٧)

وأظهر ميتران أيضا دعمه للبنان خلال الحرب الأهلية عندما قام بإرسال قوات فرنسية للمساعدة في استعادة النظام في البلاد التي مزقتها الحرب ألأهلية كما استقبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في باريس في العام ١٩٨٩.

إلا ان فشل المشروع الاشتراكي على المستويين الداخلي والخارجي التي وعد بها ميتيران دفع الحزب الشيوعي الفرنسي الى الانسحاب من الائتلاف الحكومي في عام ١٩٨٤ بسبب السياسات المضطربة .

حرص ميتيران على جعل البناء الأوروبي في قلب السياسة الخارجية الفرنسية. وذلك لأسباب منها : (٨)

١–إعادة استتباب السلام في اوروبا وضمان أمن التراب الفرنسي من التحديات الخارجية.

٢– تعميق العلاقات مع دول اوروبا لاسيما المانيا.

٣– بناء مجال اقتصادي ونقدي مندمج من شأنه تحقيق رخاء الشعوب الأوروبية.

ورغم اعتماد الحكومة الاشتراكية اتباع سياسة قائمة على التأثير والتضامن فيما يتعلق بالتأثير فقد حرصت على ملاحقة الاحداث الساخنة في العالم لاسيما منطقة الشرق الاوسط فأعطت مكانة خاصة للعمل الإنساني في سياستها ألخارجية وفاء للقيم الفرنسية التي نادت بالحرية والمساواة ،كما

شهدت تلك الفترة بادوار رئيسة في تطوير أعمال الإغاثة وتطبيق القانون الإنساني ألدولي وتعد فرنسا أن مكافحة الإرهاب موازيا لالتزامها باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وهي تملك تشريعاً خاصاً ومحدداً ضد الإرهاب ورأى ميتران أن استمرار احتلال فلسطين ورفض منح الفلسطينيين حقوقهم يتنافى مع القانون الدولي ويشكل مصدرا كبيرا للفوضى وعدم الاستقرار في البيئة الاقليمية والدولية .(٩)

استمرت سياسة ميتران بعد انتهاء الحرب الباردة بعد ان افضت التحولات الدولية تحديا جديدا لسياسة بلاده لأنه وجد في الهيمنة والانفراد الامريكي في تسيير شؤون العالم تهديدا كبيرا لمكانة فرنسا ودورها وتراجع سباق التسلح الذي وسم مدة الحرب الباردة بسبب تراجع القوة العسكرية وحلت القوة الاقتصادية في اطار الاعتماد المتبادل كما اصبح للتكتلات الاقتصادية والتجارية تأثيرا على مسارات العلاقات الاقتصادية الدولية وادى التقدم العلمي والتكنلوجي الى تحول مفهوم السيادة كما ان بروز دور العامل الثقافي كمحدد في السياسة الدولية بعد ان ادركت الحكومة الاشتراكية بان الثقافة الفرنسية مهددة بسبب هيمنة الثقافة الامريكية.

وفي هذا السياق فقد شكل سقوط جدار برلين وتوحيد المانيا صدمة كبيرة لقادة الاتحاد الاوروبي وفي مقدمتهم الرئيس ميتيران كون التوحيد قد يحفزها باستعادة قدراتها العسكرية واستعادة الهيمنة على اوروبا كما أدت المنافسة الاقتصادية الدولية لاسيما بين الولايات المتحدة الامريكية والصين بالبحث عن مصادر الطاقة الى تهديد مناطق النفوذ الفرنسي التي بدأت تفقدها في افريقيا والشرق الاوسط لصالحهما بعد ان تراجع دور العامل العسكري والأحلاف العسكرية في العلاقات الدولية لصالح العامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية في اطار الاعتماد ألمتبادل لذلك عملت فرنسا الى اعادة بناء علاقاتها مع المانيا ومحاولة الاندماج مع دول الاتحاد الاوربي بهدف الوصول الى سياسة خارجية وأمنية وعملة اوربية موحدة كما عملت على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة والحلف الاطلسي بما يتوافق والمصالح الفرنسية بالإضافة الى الاحتفاظ بنفوذها في افريقي .

وبما ان السياسة الخارجية هي امتدادا للسياسة الداخلية فأن برنامجه ألاشتراكي كان اصلاحيا بامتياز فيما يتعلق بتوسيع سيطرة الحكومة على القطاعات كافة وفي مقدمتها الاقتصادية والعمل على تقوية الاتحاد الاوروبي مع التركيز على الفرانكفونية كوسيلة لنشر الثقافة ألفرنسية .(١٠)

ورغم التدابير التي اتخذها ميتيران على صعيد السياسة الداخلية بتوسيع سيطرة الحكومة على القطاعات كافة وفي مقدمتها مواجهة الازمة الاقتصادية فقد رفع الراتب الادنى عشرة بالمائة و الاعانات العائلية والسكنية خمسة وعشرين بالمائة كما الغى عقوبة الاعدام وأمم البنوك والمجموعات الصناعية الكبرى وحدد المدة القانونية للشغل ب٣٩ الا ان المشكلات وفي مقدمتها المشكلة الاقتصادية التي عصفت بفرنسا منذ منتصف السبعينيات استمرت رغم الاصلاحات كون اقتصاد بلاده ارتبط بسلطة الاسواق العالمية كما ان محاولات الاصلاحات الاجتماعية لم تحقق طموحات الحزب الاشتراكي في تقريب الهوة بين طبقات المجتمع الفرنسي وتسببت فضائح الفساد في الحكومة الاشتراكية الى فقدان الثقة بها مما كانت تداعياتها في خسارة الحزب الاشتراكي في انتخابات عام ١٩٨٨ بفوز اليمين الفرنسي بقيادة جاك شيراك لتشهد فرنسا حكومة للتعايش بين اليمين واليسار التي افضت تحديا للحزب الاشتراكي التي استمرت حتى بعد انتهاء الحرب الباردة التي افضت تحديا جديدا لسياسة ميتيران لأنه وجد في الهيمنة والانفراد الامريكي في تسيير شؤون العالم تهديدا كبيرا لمكانة ودور بلاده كما ادى سقوط جدار برلين وتوحيد المانيا صدمة كبيرة للقادة الأوروبيين وفي مقدمتهم الرئيس ميتيران كون توحيدها ربما يحفزها باستعادة قدراتها العسكرية واستعادة الهيمنة على اوروبا كما أدت المنافسة الدولية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية والصين البحث عن مصادر الطاقة تهديداُ لمناطق نفوذها التي بدأت تفقدها في افريقيا والشرق الاوسط لصالح الولايات المتحدة بعد ان تراجع دور العامل العسكري والأحلاف العسكرية في العلاقات الدولية لصالح العامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية في اطار الاعتماد المتبادل لذلك عملت فرنسا الى اعادة بناء علاقاتها مع المانيا ومحاولة الاندماج مع دول الاتحاد الاوربي بهدف الوصول الى سياسة خارجية وأمنية وعملة اوربية موحدة كما عملت على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة والحلف الاطلسي بما يتوافق والمصالح الفرنسية بالإضافة الى الاحتفاظ بنفوذها في افريقيا .

فمع كل دهاء ميتران وحنكته السياسية فإنه لم يستطع أبداً أن يشكل يساراً عصرياً ذا استراتيجية مركزية واضحة لكن مع ذلك فأن الواقع العملي تطلب قراءة الأفعال و النتائج و ليس النوايا كما ان الاشتراكي هولاند سار على نهج ميتيران في السياسة الخارجية رغم تغيير الظروف الدولية والإقليمية.

خسر الحزب الاشتراكي الانتخابات لصالح (حزب الاتحاد من اجل الجمهورية يمين الوسط) بقيادة جاك شيراك بولايتين(١٩٩٥_٢٠٠٢) و(٢٠٠٢– ٢٠٠٧) كما استمر اليمين بالحكم بعد وصول نيكولا ساركوزي(٢٠٠٧–٢٠١٢) ليعود الحزب الاشتراكي الى الحكم.

المحور الرابع : سياسة فرانسوا هولاند الخارجية

يبرر رئيس الوزراء الفرنسي الاسبق ليونيل جوسبان بأن تعثر وصول الحزب الاشتراكي الى الرئاسة الفرنسية مدة ١٧ عاما (بأن الفرنسيين يضلّوا يساريين حتى الوصول إلى صناديق الاقتراع فيُصوّتوا لليمين) .(١١)

وبفوز مرشح الحزب الاشتراكي فرانسوا هولاند في مايس عام ٢٠١٢ الرئيس السابع في الجمهورية الخامسة لمدة خمس سنوات ورغم وعوده في التغيير وبداية عهد جديد فإن حزبه أحتاج إلى وقت لاستقرار اوضاع حكومته الجديدة سيما انه مدعوما بفوز كتلة نيابية ضمت اليسار التقليدي الحزب الشيوعي وحصل على اغلبية ٣١٤ مقعدا من المقاعد البرلمانية البلغة ٥٧٧ اتاحت لهولاند العمل بكامل طاقته في اطار لسيا الخارجية .(١٢)

منذ بداية عهده سعى هولاند الذي تزامن وصوله بأشهر قليلة انطلاقة الاحتجاجات العربية على حضور بلاده كقوة مقررة وفاعلة على الساحة الدولية وفي ادارة الازمات مستوحيا خطوط سياسته الخارجية من مصدريين الاول الرئيس الاشتراكي السابق ميتيران لأنه مثل عهده اكبر تحول عرفته

الجمهورية الخامسة والثاني الحزب الاشتراكي وإذا كانت شخصية ميتيران القوية لا تزال في خلفية المشهد الاشتراكي فأن هولاند سعى ايضا ان يكون رئيا متميزا في عصر اختلفت أوضاعه .(١٣)

اختار هولاند معادلة توليفة بين المصالح والمبادئ ففي خطابه أمام سفراء فرنسا في ٢٧ أغسطس آب ٢٠١٣ قال "سوف نخدم مصالحنا عندما نؤكد تعلقنا بالديمقراطية واحترام القانون ومكافحة الفساد . واحترام القانون يعني أولاً احترام الشرعية الدولية فوضع نفسه في التقليد الفرنسي وفي الاطار ألأوروبي باحترام قرارات مجلس الأمن بوصفه جهاز الشرعية الدولية لاسيما في ما يتعلق بالقرارات الخاصة بمكافحة الارهاب وعمليات حفظ السلام أو حماية المدنيين، والقوات الفرنسية المنتشرة في الخارج تقع تحت مظلة مجلس الأمن وبتكليف منة .(١٤)

ورغم انتمائه للحزب الاشتراكي لم يمتلك استراتيجية واضحة حيال الأزمات الدولية بل فضل التعامل مع كل حالة على حده فمثلاً بالنسبة إلى سوريا حدد لنفسه مسار يتماهى مع الموقف الامريكي وهو من دعا الى استخدام الخيار العسكري في الازمة السورية إلا سرعان ما تراجع وأعلن بضرورة حلحلة الازمة بالحوار وتحت مظلة الأمم المتحدة .اما في أزمات أخرى وعندما تعرضت مصالح فرنسا(مالي على سبيل المثال) اتخذ قرار التدخل العسكري وهذا ما يؤكد غياب قاعدة عامة في حل الازمات .(١٥)

هولاند سوق لصورته كسياسي مقلدا لميتيران، وسعى لتفادي الخلافات والنزاعات والإجماع داخل الحزب الاشتراكي ولم يغير آراءه مع انه لم يكن غائبا عن الممارسة السياسية. فميتران بدأ يمينيا لا بل أنه كان من أنصار المارشال بيتان الذي تعاون مع النازيين ،في حين أن هولاند انتمى إلى الحزب الاشتراكي في عام ١٩٧٩ ولم يغير انتمائه للحزب الاشتراكي وحاول التوفيق والموازنة بين طموحاته الحزبية والمتناقضات داخل حزبه فشهادة رئيس الوزراء الفرنسي الاسبق ليونيل جوسبان تؤكد على أن هولاند ألأفضل الألمع والأكثر تحليا بحس سياسي داخل الحزب، في حين ان ميتيران كان دائمًا حذرا لا يتحرك إلا بخطوات محسوبة ولا يقول إلا ما فكر فيه مليا ولا يتخذ قرارات انفعالية أو مواقف ارتجالية ويتميز بكثير من المهارات والذكاء كما يتصف بالهدوء والثقة بالنفس.(١٦)

في اواخر حكم ساركوزي وجه عددا من الدبلوماسيين الفرنسيين السابقين انتقادات للدبلوماسية الفرنسية في جريدة اللوموند تحت عنوان صوت فرنسا اختفى من العالم كون الخيارات الكبرى في السياسة الخارجية التي تبنها اليمين قد اثرت بالسلب على الجهاز الدبلوماسي وأفقدته فاعليته لذلك ورث هولاند تركة دبلوماسية ثقيلة في حضور بلاده في العالم ففرنسا تبدو ضعيفة بسبب الازمة المالية ومناطق النفوذ الفرنسي في افريقيا تنفلت منها ومنطقة المتوسط بات التأثير الفرنسي ضعيفا فيها وتبعيتها للولايات المتحدة افقدت اهتمام العالم بها.

لذلك حرص هولاند على تعديل إيقاع اولويات ألدبلوماسية لكن الاستمرارية كانت هي الغالبة وقد عبّر عن بعض آرائه حيال مسائل السياسة الخارجية، فلقد أكد انه سيعمل من أجل بناء علاقات فرنسا بإفريقيا على اسس منها خصوصا التضامن الذي يشمل الاقتصاد واللغة ويدرك جيدا بان قاعدة الحزب الاشتراكي تميل بغالبيتها لنهج ميتران الداعية للاستقلال الوطني، و حساب ميزان القوة بشكل دائم ومستمر ، وقياس هوامش المناورة بشكل جد دقيق من أجل الحفاظ غليها وذلك بامتلاك سياسة ثابتة تمتع هولاند بحس سياسي للاشتراكية الحديثة وتعهد بالتعامل مع هجرة الايدي العاملة لفرنسا ليس بشكل حاسم ،وأبقى قانون حظر ارتداء النقاب ساري المفعول. لذلك حرص على ان تكون بلاده كقوة مقررة وفاعلة في ادارة الازمات على الساحة الدولية مستوحيا سياسته من مصدريين الاول ميتيران وعهده لان الميتيرانية مثلت تحولات كبيرة في سياسة فرنسا الخارجية والثاني هو الحزب الاشتراكي فإن هولاند سعى أيضاً إلى أن يكون رئيسًا متميزاً في عصر اختلفت أوضاعه وحاول ترك انطباع بأنّ" زعامته" أقوى من الزعامات في أوروبا معتقداً أن النفوذ الفرنسي قادر على أن يتطور بطريقتين أولاً، عبر لعب دور

الوسيط في كل الظروف حيث يمكن لباريس أن تستخدم هامش المناورة الذي في حوزتها لتنشيط المؤسسات ألدولية والاضطلاع بدور الشريك للولايات المتحدة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط نظرا للعلاقات الفرنسية التاريخية مع العالم العربي ونظراً لمواقفها ألمتفهمة للأزمة المزمنة بين إسرائيل

والفلسطينيين كما يمكن لباريس أن تعتمد على لغتها الفرنسية بهدف التمتع بمجال نفوذ طبيعي وتحديدا في الفضاء الفرانكفوني الكبير .(١٧)

وأعلن هولاند اتباع سياسة تختلف عن سلفه ساركوزي في موضوعي أفغانستان والعلاقة مع الحلف الأطلسي قد وعد خلال حملته الانتخابية بسحب القوات الفرنسية المقاتلة في أفغانستان في نهاية العام ٢٠١٢ و برر ذلك أمام قمة الأطلسي بأن أهداف التدخل في أفغانستان قد تحققت في مكافحة الإرهاب، وأن تأسيس دولة أفغانية قادرة على الحياة يأتي من خلال التعاون بين اطياف الشعب الافغاني، في المقابل وقف هولاند ضد عودة فرنسا إلى القيادة المدمجة لحلف ألأطلسي وهي عودة كان ساركوزي قد وعد بها في العام ٢٠٠٧.فبعد انتخابه كلّف أوبير فدرين بإعداد تقرير عن الرأيين اللذين تقدم يهما ساركوزي لتبرير القطيعة مع المبدأ الديغولي ألشهير بدعم النفوذ المتزايد لفرنسا في أجهزة القرار داخل الحلف واندفاعه في اتجاه سياسة دفاعية أوروبية موحدة . عن النقطة الأولى قال تقرير فدرين إن المحصلة ضعيفة فقد حصلت فرنسا على موقع قيادي هامشي وعن النقطة ألثانية فإن أوروبا الدفاعية لا تزال بعيدة المنال بسبب ضعف الإرادة السياسية والنقص في الموارد والوسائل لاسيما في الأزمة الاقتصادية. لذلك قرر هولاند الاتجاه في التعاون العسكري مع بريطانيا البلد الأوروبي الثاني الذي يمتلك موازنة دفاعية معتبرة . لكن البريطانيين يفضلون الاتفاقات الثنائية على المساهمة في بناء أوروبا دفاعية موحدة .(١٨)

أثار تعهد هولاند بإعادة التفاوض على اتفاقية لتشديد قواعد انضباط الميزانية لإصلاح الماليات العامة للحكومات الاوروبية مخاوف من حدوث انهيار العلاقات بين دول الاتحاد الاوروبي عارض التقشف و ركز على العدالة الاجتماعية والشباب والتعليم في برنامجه ووعد ذوي الدخل المحدود بزيادة دخلهم بشكل معقول . فهو يرى انه يستطيع الحصول على دعم في اوروبا لإقناع المانيا بتعزيز السياسات التي تشجع على النمو والوظيفة .(١٩)

حدد هولاند في خطابه امام الدبلوماسيين الفرنسيين و الاجانب في كانون الثاني ٢٠١٤ بان فرنسا تسعى دائما الحفاظ على السلم والحوار مع العالم و اوضح ان سياسته ترتكز على ثلاثة مبادئ لا يمكن التخلي عنها وهي :(٢٠)

١_حرص فرنسا الدائم على الحفاظ على الامن والسلام في جميع انحاء العالم وتدعم الحوار كوسيلة لحل جميع النزاعات وأكد على ان بلاده تبذل كل جهودها من اجل حل المشاكل السياسية ووقف النزاعات بالحوار وعندما يتعذر علي الوصول الى ذلك بالطرق السلمية نستعمل حين اذ الخيار العسكري ولكن تحت مظلة الامم المتحدة

والشرعية الدولية واخذ هولاند ملف مالي كمثل على ذلك وفي ملف افريقيا الوسطى تدخلت فرنسا لمنع وقوع ابادة جماعية مثل التي وقعت في راونده وان بلاده ليست الدرك في افريقيا ولا تريد ان تلعب مثل هذا الدور ابدا في المستقبل

٢_ ترتكز سياسة بلاده على بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه فرنسا دورا محوريا وتناضل من اجل عالم عادل يعطي اهمية لقضايا البيئة ومكانة تليق بمقام الدول الناشئة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وعلى المستوى الاوربي اكد هولاند عن ارتياحه بالعودة التدريجية للنمو في دول الاتحاد الاوربي والتوقيع على بعض الاتفاقيات بين هذه الدول مشيدا بالمساعدات التي قدمت لبعضها التي مرت بأزمة اقتصادية صعبة ويأمل ان تصبح ايضا فكرة الدفاع الاوربي المشترك مشروعا ملموسا وواقعيا .

٣_ ويتعلق بالدفاع عن الاستثناء الثقافي الفرنسي في العالم وقال باني اريد ان تكون فرنسا دولة جاذبة لكل ثقافات العالم مؤكدا ان الهدف هو جذب الباحثين والطلبة من جميع انحاء العالم لمزاولة دراستهم في فرنسا متمنيا ان تبقى فرنسا قبلة للسياحة والمستثمرين الاجانب وان تكون رائدة في جميع المجالات ومنارة اقتصادية وثقافية وعلمية للعالم.(٢١)

دأب هولاند على الاستمرار بالمعادلة الدبلوماسية الفرنسية القائمة على التعاون مع المانيا منذ توحيدها سيما ان ميتيران حرص على ترسيخ علاقاته الشخصية مع هلموت كول لذلك حاول هولاند احترم الالتزامات التي وضعها سلفه فقام باستشارة المستشارة الالمانية انجيلا ميركل لاسيما معالجة الازمة منطقة اليورو وسعى الى الى اقناعها بقبول سياسة النمو في اوروبا بديلا عن التقشف وللضغط عليها لجأ الى رؤساء حكومات اوروبا المحافظين مقترحا اندماجا تعاونيا لأوروبا عبر الالتزام الاكيد بمساعدة بلدان اليورو التي تعاني من الازمة المالية كاليونان واسبانيا.

الرئيس هولاند واجه موجات من الارهاب وانتشار للجماعات المتطرفة في اوروبا بحزم، واتخذت الحكومة الاشتراكية خطوات جادة اسهمت في مكافحة الارهاب وتجفيف منابعه .(٢٢)

لذلك استغل هولاند الحرب الدولية على الارهاب لتبرير تدخله سياسيا وعسكريا في القارة الافريقية التي تعاني من ازمات ففي جنوب الصحراء الافريقية وعد هولاند بسياسة جديدة قائمة على التشدد في تطبيق القواعد ألديمقراطية وهو وعد لطالما كرره أسلافه ، منذ خطاب ميتران الشهير في مدينة بول الفرنسية العام ١٩٩٠ الذي جعل من الانتخابات النزيهة الحرة شرطاً للتعاون مع القادة الأفارقه .(٢٣)

راهن هولاند على الدور الثقافي لفرنسا باعتماده على الفرانكفونية من دون قوة عسكرية لمقاربة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول خصوصا الإفريقية كمصر والسودان والمغرب ألعربي ضمن هذا السياق أعاد الرئيس الفرنسي تنظيم سفاراته على نحو يوكل إلى سفرائه أهدافا اقتصادية الدولية.

وفي اطار علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية حرص هولاند ان لا يبتعد عن مظلتها رغم ان الاشتراكيون انتقدوا سياسة سلفه ساركوزي الذي تطابقت سياسته معها وسمي في حينها(بساركوزي

الامريكي) فقد ايد خطوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالموقف الامريكي من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والأزمة السورية بل تخطها في سياسته البراغماتية. (٢٤)

يتضح مما تقدم بأن هولاند ركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية كونه ورث تركة اقتصادية ثقيلة بالاضافة الى ارتفاع نسبة البطالة ويبدو رئيسا مكبلاً مقارنة بالرؤساء الذين سبقوه وان سياسته الخارجية هي عبارة عن ردود افعال فقط تجاه الاحداث الداخلية وغياب الاستراتيجية جعلها مليئة بالتناقضات وفي السنتين الاخيرتين من ولايته لم يستطع من تحسين الاوضاع الداخلية وحتى سياسته الخارجية تبدو اشد حسما من تعامله مع القضايا الداخلية لذلك فقد كل ما لديه من شعبية بين الفرنسيين.

المحور الخامس :اوجه الاتفاق والاختلاف بين سياسة ميتيران وسياسة هولاند

تشير العديد من المعطيات بأن هولاند حاول ان يكون في سياسته متوازنا ومكملاً لمرحلة ميتيران رغم انهما واجها تحديا كبيرا فقد تزامن وصوله ميتيران الى الرئاسة الفرنسية حرب في منطقة المشرق العربي واجتياح اسرائيلي الى جنوب لبنان واندلاع الانتفاضة الفلسطينية اما في الولاية الثانية فقد شهدت تفكك الاتحاد السوفياتي وتوحيد المانيا اما هولاند فقد واجه الحرب الدولية على الارهاب وتطورات التي شهدتها المنطقة العربية ما سمى بالربيع العربي والازمة السورية والازمة المالية التي تعاني منها اوروبا (ازمة منطقة اليورو)ووجد نفسه امام وضع صعب في العلاقات الدولية .

تشابهت سياستهما في العديد من القضايا ففي اطار الموقف من الملف الفلسطيني فكلاهما دعما مسار احلال السلام في المنطقة والحفاظ على امن اسرائيل واستقبل ميتيران رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات استقبل هولاند الرئيس الفلسطيني محمود عباس اما موقفهما حيال سوريا فالرئيسين كانا موقفهما متشددا ازاءها فرغم زيارتها من قبل ميتيران مرة واحدة في عام ١٩٨٤ إلا انه كانً غاضبا منها بسبب وجودها في لبنان وعندما وصل هولاند الى

الرئاسة الفرنسية كانت بلاده في اسوء علاقاتها مع سوريا بعد اندلاع الازمة عام ٢٠١١ واستكمل موقف سلفه المتشدد ازاء الازمة وأعلن ان بلاده مستعدة للتدخل العسكري ولكن في اطار الشرعية الدولية من قبل الامم المتحدة كلاهما سعى الى دعم العلاقات مع العراق ولكن رافقها تأزم العلاقة مع ايران فقد ساند ميتيران العراق في حربه مع ايران ١٩٨٠–١٩٨٨ كما شهدت هذه الفترة قطعاً للعلاقات الفرنسية – الايرانية كذلك فعل هولاند بعد وصوله الى الاليزيه حرصه على دعم العملية السياسية في العراق وحربه على الارهاب وأعلن عن استعداد بلاده لتقديم المساعدة العسكرية في حربه ضد داعش ووقف متشددا ازاء ايران برفضه امتلاك ايران السلاح النووي من دون اعلان صريح برفض ضربها عسكريا.

وأما بشأن علاقتهما مع دول الخليج العربي فقد عززا الرئيسين علاقات بلادهم معها وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية فقد ارتكزت دبلوماسيتهما على دعم حصول الشركات الفرنسية على عقود في المملكة وبناء علاقات استراتيجية قائمة على المصالح المتبادلة.

رغم ان شعبية ميتيران انخفضت عام ١٩٨٣ بسبب الظروف الاقتصادية الداخلية إلا ان معدلات تأييده لم تحمل ابدا نفس الدرجة من الضعف الذي يعاني منه هولاند كما ان مرونة الاقتصاد الفرنسي في عهد ميتيران كانت اكبر بكثير منه لدى هولاند لذلك جرى انتخابه لولاية ثانية فالضعف الهيكلي للاقتصاد الفرنسي الذي ورثه هولاند الذي تعاني منه فرنسا اليوم ادى الى انخفاض درجة الائتمان عالميا

اتسمت شخصية ميتيران بالمركزية وعدم الاكتراث برأي مستشاريه وقد تمتع بالخبرة السياسية بسبب تاريخه السياسي الذي بدأه منذ ثلاثينات القرن الماضي في صراع مع اقطاب اليمين الفرنسي اما هولاند فلم يتمتع بنفس الخبرة السياسية لاسيما في نطاق السياسة الخارجية لذلك فقد احاط نفسه بعدد من المستشاريين ابرزهم هوبير فدريين وزير الخارجية الفرنسي الاسبق وغيره من السياسيين الفرنسيين.

وفي هذا السياق فان الاختلاف بينهما يتجسد في ان ميتيران كان اكثر قدرة على قيادة دول الاتحاد الاوروبي لاسيما انه شكل مع المستشار الالماني هلموت كول رؤية مشتركة منحته القوة في

حضور فرنسا بقوة في الفضاء الاوروبي بينما لا نجد نفس القدرة لدى هولاند فيما يتعلق حضور بلاده في حل اي من ازمات اوروبا لاسيما ازمة منطقة اليورو و الازمة الاوكرانية.

ان ابرز ما تمتع به ميتيران انه لم يفقد شعبيته بدليل انه انتخب لولاية ثانية نتيجة لنجاحاته على صعيد السياستين الداخلية والخارجية رغم ان فترة حكمه حكومة للتعايش مع رئيس وزراء يميني(جاك شيراك) بينما نجد هولاند فقد شعبيته من بعد سنتين على حكمه رغم ان الحزب لاشتراكي حصل على اغلبية الجمعية الوطنية الفرنسية وهذا ما يؤكد بان الاختلاف واضحا بين الرئيسين في اسلوب ادارة السياسة الفرنسية.

بناء على ما تقدم فأن الرئيسين ميتيران و هولاند ينتميان الى اصول حزبية واحدة الا ان البيئة الدولية و الاقليمية تغيرت بشكل كبير بين مدة حكمهما ففرنسا تراجعت مكانتها الدولية في الوقت الحاضر بعد ان كانت تقود دول الاتحاد الاوروبي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كما ان بروز دول منافسة لها حتى في مناطق نفوذها كألمانيا والصين جعلها تتخبط في كيفية التعامل مع مستعمراتها السابقة كما هو الحال في توتر علاقاتها مع الجزائر والمغرب .

ويمكن القول ان الجمود والبيروقراطية هي ابرز سمات الدبلوماسية الفرنسية منذ تسلم هولاند رئاسة فرنسا وتتسم علاقاتها بالإيقاع البطيء في الاستجابة للتغييرات الخارجية سيما مع البلدان التي لها علاقات متينة كما حصل في الازمات اتي يمر بها العالم.

الخاتمة

تؤكد سياسة الرئيسين الاشتراكيين فرانسوا ميتيران وفرانسوا هولاند على الاستمرارية في السياسة الخارجية الفرنسية سواء اكانت احزاب يمينية او يسارية فبعد قيام الجمهورية الخامسة عام

١٩٥٨ حكم اليمين الفرنسي لأكثر من عقدين وصل الاشتراكيون الى الرئاسة عام ١٩٨١ وظن الكثير من المتابعين للشأن الفرنسي بحصول تحول في سياسة فرنسا كون الرئيس اشتراكيا الا ان الذي حصل استمرارية مواقف فرنسا على الصعد الداخلية والخارجية.

تميزت سياسة فرنسا بعد وصول الاشتراكيين للحكم بمحددين اساسيين الاول محدد ايديولوجي والثاني محدد سياسي فالأول ترجم من خلال ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي وأولوية الحوار بين الشمال والجنوب من اجل ارساء هذا النظام اما الثاني استمرارية المحافظة على عظمة واستقلالية فرنسا في العالم وإتباع سياسة براغماتية من خلال تعزيز علاقات فرنسا التقليدية مع الدول الغنية بالنفط لاسيما دول الخليج العربي.

ورغم ادعاء الاشتراكيون بقيادة ميتيران بأنهم عازمين على اجراء تحولات كبيرة لاسيما في علاقات بلاده مع

الولايات والمتحدة الامريكية واقترابها من الانظمة الاشتراكية الا ان الذي حصل تراجع العلاقات الفرنسية مع الاتحاد السوفيتي وتقاربها مع الامريكان حول العديد من القضايا الدولية وأهمها علاقات غرب شرق الامر الذي وصفت السياسة الفرنسية بالسياسة الاطلسية.

بعد سبعة عشر عاما عاد الاشتراكيون الى السلطة بقيادة فرانسوا هولاند الذي حاول ان يستوحي سياسته الداخلية والخارجية من مصدريين اولهما الميترانية بوصفها اول تجربة للحزب الاشتراكي التي شهدت اعادة تشكيل السياسة الداخلية والخارجية والثاني الالتزام باستقلالية القرار الفرنسي الذي اعتاد الرؤساء الفرنسيين التركيز عليها كونها من اسس بناء الدولة الفرنسية منذ تأسيس الجمهورية الخامسة.

ورغم شعار التغيير الذي رفعه هولاند قبل وصوله الى السلطة الا انه فشل في احداث اي تغيير على الصعيد الداخلي والخارجي بل تراجعت مكانة فرنسا على ثلاث مستويات العالمي والإقليمي

والداخلي فالمستوى الاول لا تزال تبعية سياسة فرنسا الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية لاسيما في الازمات التي يشهدها العالم كأزمة اوكرانيا والأزمة السورية اما الثاني فأن فرنسا لم تستطع ان تحقق اي تقدم فيما يتعلق بأزمة منطقة اليورو اما المستوى الثالث فان الازمة الاقتصادية الداخلية وارتفاع مستوى البطالة مما تسببت في تراجع شعبية هولاند خلال عام ٢٠١٥.

لم يتبع هولاند عقيدة جديدة في السياسة الخارجية ألفرنسية على الرغم من أنه يرى بلاده قوة عظمى دوليه على عكس فاليري جيسكار ديستان الذي كان يعتبرها قوة متوسطة الا انه وبعد منتصف فترته الرئاسية لا يبدو أنه يتعاطى بطريقة جديدة مختلفة عن أسلافه في القضايا الدولية يمكن القول بأن السياسة الفرنسية في عهد الاشتراكيين افتقرت الى الخطوط الواضحة والمتماسكة وتورطت في مناطق توتر خطرة كما هول في لبنان والعراق وكذلك عادت وتورطت في افريقيا وما حصل في مالي والصومال.

الهوامش

(*)باختيار رئيس الجمهورية الحر للوزير الأول وإقالته ومخاطبته للبرلمان، و حقه في حل الجمعية الوطنية و ممارسته للسلطات الاستثنائية و اللجوء إلى الاستفتاء وتولي القيادة العامة للجيش و حق التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية. و كذلك حق التوقيع على القوانين الصادرة عن البرلمان و أيضا توقيع المراسيم الخاصة بافتتاح الدورات الاستثنائية. و يتمتع الرئيس ايضا رئاسته للمجلس الأعلى للقضاء و حق تعيين أعضائه التسعة و حق العفو الخاص عن المحكومين بأحكام قضائية وحق توقيع المعاهدات التي لا يترتب عليها نفقات مالية ملزمة للخزينة لذلك فأن الانتخابات الرئاسية في فرنسا لها أهمية بالنسبة للشعب الفرنسي بحيث أن الرئيس هو الذي يعبر عن حالة للأمة.

(**)الرئيس ميتيران حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة باريس ، وأخرى في الآداب وعلى دبلوم في الدراسات العليا للحقوق العامة، ودبلوم في العلوم السياسية و الذي امتهن الصحافة والمحاماة. نادى بالاشتراكية التي تجمع بين التوجه الانساني المتحرر والنظرة الاجتماعية الواقعية البراغماتية وقد كان داهية سياسية يتصرف أمام خصومه بشجاعة قوية ويستطيع أن يوجه لهم ضربات قاصمة كذلك هو رجل التوازنات داخل أوروبا ألموحدة فلقد أسندت إليه وزارة أسرى الحرب سنة 1944وشارك في إحدى عشرة حكومة ما بين ١٩٤٧و١٩٥٧ مما يدل على الخبرة العملية في تدبير الشأن الحكومي الشيء الذي يفتقر إليه هولاند. و من مفارقات ميتران في حزيران ١٩٥٨ صوّت في البرلمان الفرنسي ضد تسليم السلطة للجنرال ديجول، وانتقل إلى صفوف ألمعارضة و في عام ١٩٦٥، رشح نفسه كمرشح وحيد لليسار لانتخابات الرئاسة ضد الجنرال ديغول، باسم الجمهوريين الفرنسيين وأجبر ديجول على خوض دورة ثانية في الانتخابات لأنه لم يستطع الحصول على الأغلبية المطلوبة في الدورة الأولى أمام ميتران. وفي الدورة الثانية من الانتخابات ألرئاسية حصل ميتران على نسبة ٤٥٪، من مجمل أصوات الناخبين فيما فاز ديجول بالرئاسة.

(***)في هذه الفترة عمل هولاند في الثمانينات مستشارا اقتصاديا للرئيس ميتران ثم في ديوان وزير الخارجية السابق رولان دوما. و يعيب عليه خصومه في السياسة بأنه لم يشغل منصبا حكوميا من قبل ولا يتمتع بخبرة سياسية تسمح له بتسيير شؤون دولة كبيرة مثل فرنسا.هذا الامر زاده عزيمة و اصرارا على المضي في طريق المنافسة ليتولى أعلى قمة في هرم السلطة ببلاده وظهر كرجل يتمتع بطموح قوي للوصول إلى ألقمه وفي الوقت ظهر كشخص ينأى بنفسه عن الصراع. وفي سنة ١٩٨١ جيء بهولاند الشاب إلى منطقة كوريز لينافس على مقعد الولاية جاك شيراك الذي أصبح فيما بعد رئيسا لفرنسا، والذي انتقده لقلة خبرته كمنافس له إلا أن هولاند استطاع فيما بعد من التغلب على شيراك وانتزاع تمثيل المنطقة منه. وصفه شيراك فيما بعد في مذكراته بأنه "رجل دولة حقيقي" قادر على تخطي الفوارق الحزبية. :للمزيد من التفاصيل عن حياة فرانسوا هولاند السياسية ينظر موقع الجزيرة ٢٠١٢/٥/٧

(١) للمزيد من التفصيل عن تطلعات ديغول ينظر: الجنرال ديغول، مذكرات الامل التجديد(١٩٥٨_١٩٦٢) ترجمة سموحي فوق العادة ،بيروت، منشورات عويدات،٢٣٥، ١٩٧١–٢٤٠.

(٢) ينظر بوقنطارالحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ١٩٨٧ص٢٦.

(٣) بطرس بطرس غالي.

(٤) صالح سعود، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ ١٩٨١ دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٢.

(٥) المصدر السابق ذكره،ص٣٥

(٦) نجوى ابراهيم، السياسة الفرنسية في ظل الحكم الاشتراكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،العدد ٦٦،تشرين الاول، ١٩٨١، ص١١٩ –١٢٠

(٧) احمد سعيد نوفل، مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية الشرق اوسطية، بيروت، مجلة شؤون عربية،العدد٣١، ١٩٩٨، ص١٥٦

(8) Dominique Moisi, De Mitterrand a Chirace , Politique Etranger , Paris , Hiver ,1995 ,1996,pp849 -850.

(٩).احمد سعيد نوفل ،مصدر سبق ذكره.

(١٠) تضمن البرنامج الاشتراكي ليتيران(١١٠) مقترحا مخصصة للتغييرات الداخلية والخارجية وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ربط الاشتراكيون ما بين ضمان امن اسرائيل من خلال حدود ثابتة ومعترف بها وحق الشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن والتأكيد على حدود لبنان اما الفقرة الثالثة من البرنامج فأنها ركزت على ضرورة قيام نظام عالمي جديد وأولوية الحوار بين الشمال والجنوب من اجل ارساء هذا النظام كما ربط البرنامج مسألتي التنمية والسلام. كما تضمن البرنامج الاشتراكي اصلاحات داخلية منها إلغاء الحكم وبالإعدام وعمل على استقلال الإعلام المرئي والمسموعة واللامركزية وقام بالتأمينات. واشترت الحكومة حصص تتيح لها السيطرة على بعض الاعمال المهمة في فرنسا و رفع الراتب الأدنى ٪١٠، والإعانات العائلية والسكنية ٪ ٢٥ والإعانات للمعاقين ٪ ٢٠ و إنشاء ضريبة على الثروات

الكبيرة ومضاعفة ميزانية وزارة الثقافة ورفع ميزانية البحث وتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي وتأميم البنوك والمجموعات الصناعية الكبرى ،و تحديد المدة القانونية للشغل ب٣٩ ساعة أسبوعية ورفع مدة العطلة المدفوعة إلى خمسة أسابيع سنوية إلغاء تجريم المثلية .

Ander Nouschi :La France et le Monde Arab – depuis 1962 Mythes et Realtes dune ambitions , Paris : vuib Rt , 1994, pp150-15.

(١١) ،هيفاء علي ،السياسة الخارجية الفرنسية وهزيمة هولاند في الانتخابات في ٢٠١٥/١٢/١٠ ، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي NCR.

(١٢)مجموعة باحثين ،ساركوزي او هولاند، السياسة الخارجية لفرنسا لن تشهد تغييرا جذريا ،جامعة دمشق، العلوم السياسية ،٢٠١٢/٥/١٣ .

(١٣) تسلم هولاند مناصب عديدة في المجالس المحلية والإقليمية لكنه لم يتسلم يوماً حقيبة وزارية رغم انه استمر في العمل في كواليس ألسلطة فهو الحاصل على شهادة المعهد العالي للخدمة المدنية الذي يؤهل النخبة السياسية في فرنسا، و الدارس للعلوم السياسية والاقتصاد ويتمتع من الناحية ألأكاديمية بالكفاءة التي تؤهله لأعلى المناصب. وقد انتمى الى الحزب الاشتراكي سنة ١٩٧٩ وتبوأ منصب عدة كأمين عام بين ١٩٩٥ و٢٠٠١ وباشر حملته الانتخابية للرئاسة لسنة ٢٠١٢ . .فما هي ابعاد الالتقاء و الاختلاف بين السياستين و السلوكيين المنهجين في ممارسة الحكم عند متيران و مدى تحققه عند هولاند

(١٤) studies.aljazeera.net في ٢٠١٢/٥/٨

(١٥)غسان العزي ، السياسة الخارجية الفرنسية
الجديدة، www.alarabiya.net/views/2012/05/11/213509.html

(١٦)Marie-Eve Malouines ,La force de gentil, JC lattes ,15-2-2012..

(١٧) كمال عبيد،فرنسا هولاند.. بين الصعود كقوة عالمية او الهبوط في مستنقع الأزمات،شبكة النبأ،٢٠١٥/٥/١٢

(١٨) John Gaffney, France in the Hollande presidency , Palgrave macmillan ,10-5-2

(١٩) مراد مراد ،سياسة باريس الخارجية في عهد هولاند .فابيوس، almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=NP&ArticleID=612494

(٢٠) بعد فوز الاشتراكيين، هل تتغير سياسة فرنسا العربية ؟ ،معهد الدوحة للدراسات العليا ،وحدة تحليل السياسات في ٣ يوليو ٢٠١٢

(21) Hubert Vedrine:"francois Hollande a beaucoup de cartes en main,liberation,10-05-2012: www.hubertvedrine.net/index.php?id_article=581

(٢٢) محمد نجيب السعد، هولاند الاشتراكي بين اليمين الديجولي واليسار الميتيراني، اشتراكيو فرنسا والقضايا العربية هل من جديد؟،صحيفة الوطن العمانية العدد ١٠٦١٦ في ٢٠١٢/٨/٣٠

(٢٣) هولاند الرئيس الرابع والعشرين لفرنسا، ثاني رئيس اشتراكي بعد فرانسوا ميتران (١٩٨١–١٩٩٥) وثامن رئيس خلال فترة الجمهورية الخامسة (نظام الحكم الجمهوري الفرنسي الحالي الذي بدأه شارل ديغول في عام ١٩٥٨ نقلا عن دار الخليج الأربعاء، ٢٠١٣/٥/٢٩.

(٢٤) محمد بن امحمد العلوي، حكم اليسار وتوقع المسار في السياسة الخارجية لجمهورية فرنسا، التجديد العربي، ٢٠١٢/٥/١٤.